معظم الاستخدامات الصناعية ارتفعت أكثر من الضعف

وزارة الكهرباء ترفع تعرفات الكهرباء على المستهلكين

دركلت لـ«الوطن»: رفع أسعار الكهرباء سيرفع أسعار المواد المصنعة

عبد الهادي شباط

رفعت وزارة الكهرباء تعرفات الكهرباء للمستهلكين وطال الرفع التعرفات التي تزيد على ١٥٠٠ كيلو واط، في حين بقيت التسعيرة للاستهلاك دون ذلك الاستهلاك على حالها.

ووفقاً للقرار أصبحت التعرفة ٢٠٠ ليرة بدلاً من ٩٠ ليرة ولفئة الاستهلاك فوق ٢٥٠٠ ليرة أصبحت ٤٥٠ ليرة بدلاً من ١٥٠ ليرة.

وفي الاستخدامات الصناعية ارتفعت معظم التعرفات أكثر من الضعف لتصبح ٢٢٠ بدلاً من ١٠٠ ليرة وعلى المستوى المنخفض للتجاري والحرفي أصبحت ٢٥٠ ليرة بدلاً من ١٠٠ ليرة.

وتوضح وزارة الكهرباء أن رفع تعرفة الكهرباء للشرائح من فوق ١٥٠٠ كيلو واط بناء على دراسات دائمة تجريها الوزارة وتراعي من خلالها كلف التشغيل وتحقيق إيرادات يمكنها أن تحافظ على استمرار القطاع وتقديم الخدمات للمشتركين.

وفي نص القرار ٩٨٧ حددت وزارة الكهرباء تعرفات جديدة لمبيع الكهرباء حيث أوضحت المادة الأولى من القرار أن تعرفة مبيع الكيلوواط الساعي لاستجرار الكهرباء للمشتركين الرئيسيين (المشتركين للقطاعين العام والخاص المعفيين من التقنين كلياً أوجزئياً على التوترات ٢٣٠ ك. ف و٦٦ ك. ف و٢٠ ك. ف و٤/٢٠ ك. ف على النحو الآتي المشتركين بمراكز تحويل خاصة ٠,٤/٢٠ ك. ف لأغراض الاستهلاك المنزلي بتعرفة ٨٠٠ ل.س للكيلوواط الساعي ولكامل الكمية المستهلكة والمشتركين للأغراض الصناعية والحرفية والتجارية والأغراض الأخرى بتعرفة ٦٠٠ ل.س للكيلوواط الساعي ولكامل الكمية المستهلكة والمشتركين للأغراض السياحية (المطاعم والفنادق والمنتجعات والشاليهات الساحلية) بتعرفة ٨٠٠ ل.س للكيلوواط الساعي ولكامل الكمية المستهلكة والمشتركين بمحطات ضخ مياه الشرب ومحطات الصرف الصحي والمشافي العامة والمنشآت التابعة لمركز الدراسات والبحوث العلمية بتعرفة ٣٠٠ ل.س للكيلوواط الساعي ولكامل الكمية المستهلكة والمشاركين لأغراض الري والإنتاج الزراعي بشقيه (النباتي والحيواني) بما فيها منشآت ومغرف الخزن والتبريد المرخصة لخزن المنتجات الحيوانية والنباتية بتعرفة ٢٠٠ ل.س للكيلوواط الساعي ولكامل الكمية المستهلكة.

وفي المادة الثانية من القرار حددت الوزارة تعرفة مبيع الكيلوواط الساعي لاستجرار الكهرباء لمشتركي القطاع الخاص المعفيين من التقنين كلياً أوجزئياً على التوتر المنخفض ٠,٤ ك. ف للمشتركين بعدادات ثلاثية الطور أو أحادية الطور لأغراض إنارة اللوحات الإعلانية – بتعرفة ٨٠٠ ل.س للكيلوواط الساعي ولكامل الكمية المستهلكة والمشتركين بعدادات ثلاثية الطور أوحادية الطور للأغراض السياحية (الفنادق والمنتجعات والشاليهات السياحية) وبتعرفة ٨٠٠ ل.س للكيلوواط الساعي ولكامل الكمية المستهلكة والمشتركين بعدادات ثلاثية الطور للأغراض الصناعية والحرفية والتجارية والمطاعم بتعرفة ٦٠٠ ل.س للكيلوواط الساعي ولكامل الكمية المستهلكة والمشتركين بعدادات ثلاثية الطور لأغراض الري والإنتاج الزراعي بشقيه (النباتي والحيواني) بما فيها منشآت ومغرف الخزن والتبريد المرخصة لخزن المنتجات الحيوانية والنباتية بتعرفة ٢٠٠ ل.س للكيلوواط الساعي ولكامل الكمية المستهلكة.

بينما نصت المادة الثالثة من القرار أنه يستثنى من القرار المشتركون الرئيسيون على التوتر ٢٣٠ ك. ف والتوتر ٦٦ ك. ف لأغراض صهر الحديد و/أوالخردة بالقوس الكهربائي والمشتركين على التوترين (٢٣٠-٦٦) ك. ف لأغراض درفلة الحديد وأغراض صهر الحديد و/أوالخردة بالتحريض الكهربائي معاً، وللمشتركين على التوترين (٢٣٠-٦٦) ك. ف لأغراض درفلة الحديد، وللمشتركين على التوترين (٢٠-٢٠/٠,٤) أوآي توتر ثانوي) ك. ف لأغراض صهر المعادن و/أوالخردة بالتحريض الكهربائي ولأغراض درفلة الحديد والمباني الإدارية للوزارات والجهات العامة. وتتم محاسبتهم وفق قرارات تعرفة مبيع الكيلوواط الساعي النافذة.

في المادة الرابعة من القرار اعتبرت الوزارة أنه يحال طلب أحد المشتركين بمركز تحويل ٠,٤/٢٠ ك. ف خطياً عدم إعفائه من التقنين، وكان يغذى من مخرج عام معفي من التقنين لأسباب مبررة (تغذية بعض المنشآت الحيوية) تطبق عليه تعرفة الإعفاء من التقنين لحين نقل مركز التحويل الخاص به إلى مخرج غير معفي من التقنين، وعلى نفقة المشترك.

وفي المادة الخامسة بينت الوزارة أنه تقوم المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء والشركات العامة للكهرباء في المحافظات باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد المشتركين المعفيين من التقنين وتأشير أنظمة العد في وقتها المحدد وبدقة وإصدار الفواتير بشكل دوري ومتابعة تحصيلها.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح رئيس لجنة العقوب الصناعية بحلب تيسير دركلت أن ارتفاع تعرفات الكهرباء على التشغيل الصناعي حكماً يؤدي لارتفاع كلف الإنتاج والذي بدوره يرفع أسعار المواد المصنعة بالاعتماد على الطاقة الكهربائية مقدراً أن قيم الكهرباء تشكل ما بين ١٠ وحتى ٤٠ بالمئة من كلف الصناعة التي تعتمد في تشغيلها على الكهرباء وربما ترتفع في بعض الصناعات لأكثر من ذلك مثل الصناعات البتروكيماوية والصناعات البلاستيكية.

وأضاف: إن ارتفاع تعرفات الكهرباء يصبح عبئاً إضافياً في حال عدم توافر الكهرباء وعدم انتظام ورودها في المناطق الصناعية والمنشآت الموجودة خارج المدن الصناعية التي تمتاز بتوافر الكهرباء على مدار الساعة على حين في المناطق الصناعية مثل منطقة العرقوب معدل وصول الكهرباء لا يتجاوز ٨ ساعات يومياً ويلاحظ عدم انتظام ورودها الكهرباء وهو ما يتسبب بتعطل حركة الإنتاج والتوجه نحو المحروقات غير المتوافرة أصلاً بالكميات الكافية لارتفاع أسعارها في السوق السوداء.

بينما اعتبر الصناعي عاطف طيفور أن هذا الارتفاع له سلبيات وإيجابيات حيث تشكل الطاقة وسطياً ٣٥ بالمئة من كلفة المنتج النهائي حسب نوع الصناعة، وارتفاع أسعار الطاقة ٤٥ بالمئة يشكل زيادة بسعر المنتج النهائي وسطياً ١٥ بالمئة.

وهذا الرفع لأسعار الطاقة يمثل ضرراً مباشراً بنسبة الإنتاج والقدرة التنافسية ويسبب ركوداً اقتصادياً وبطالة، لكنه بالمقابل اعتبر أن هذا الارتفاع سيكون حافزاً مهماً للقطاع الخاص للاستثمار بقطاع الكهرباء وبيع الكهرباء عن طريق الشبكة مما ينعكس بشكل صحي على واقع التقنين وبشكل ايجابي على فاتورة مستوردات المحروقات الخاصة بتوليد الطاقة.

مصنعو المنظفات يتحايلون على الأسعار بخفض الجودة.. والتموين: كل مادة «فرط» مخالفة

القنيطرة- خالد

اشتكى أبناء القنيطرة من ارتفاع أسعار المنظفات والصابون والمحارم بشكل لافت وبنسبة وصلت في بعض المواد إلى ١٠٠ بالمئة، إذ إنه وبعد الزيادة الأخيرة للرواتب سارع التجار إلى رفع الأسعار بشكل متكرر يكاد يكون يومي والحجج جاهزة دائماً عند أصحاب المعامل والتجار على اعتبار أنها تعتمد على المواد الأولية المستوردة، وسعر الصرف غير المستقر.

صاحب مركز توزيع للمنظفات أكد لـ«الوطن» أن الأسعار ارتفعت بنسب متفاوتة وتختلف من تاجر لآخر، ومن علامة تجارية لأخرى، لكن المشكلة الحقيقية تكمن بانخفاض القدرة الشرائيّة للمواطنين، جراء عدم تناسب الدخل مع التضخم الحاصل، وأن سبب ارتفاع أسعار المنظفات ارتفاع تكاليف الشحن وارتفاع أسعار تكاليف المواد الأولية، لافتاً إلى أن المنظفات من أكثر السلع التي تتعرّض للغش بالسوق المحلية، وذلك عبر إضافة الملح إليها على حساب المادة الفعّالة، وهذا يسبب العامل الأبرز لتلف الغسالات الآليّة، وفقاً لعمال الصيانة.

وحذّر مدير التجارة الداخلية بالقنيطرة حمدي العلي غير مبرر وبعرض من يرفع سعرها إلى العقوبات المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم ٨ للعام ٢٠٢١ وغرامتها، مطالباً بالتقيّد بالأسعار التموينية الموضوعة من الوزارة، وذلك بناءً على بيانات وكلف حقيقية.

وبالنسبة لوجود مواد منظفات تباع في الأسواق بشكل «فرط» غير معبأة مسبقاً، أكد العلي أن أي مادة «فرط» أو سائلة هي مادة مخالفة ويتم حجزها فوراً لأنها لا تحمل مواصفات تدل عليها من ناحية اسمها ونوعها وموادها الأولية وصلاحيتها، أما عندما يحوي المنتج لصاقة مواصفات فيتم سحب عينات منها لتحليلها للتأكد من مدى مطابقة البيانات الموضوعة مع المنتج.

ولفت إلى أن القنيطرة محافظة مستهلكة ولا توجد فيها معامل أو مصانع ويتم استجرار المواد من محافظة دمشق، وهذا الأمر يفرض تكاليف إضافية على المواد بسبب النقل وغيرها من النفقات.

٢٨ براد فواكه يومياً إلى دول الخليج و١٠ برادات إلى العراق

عضو لجنة مصدري الخضر لـ«الوطن»: لا تأثير للتصدير على أسعار الخضر والفواكه.. أجور النقل ارتفعت ١٠٠ بالمئة ورفعت الأسعار

رامز محفوظ

بالرغم من عدم تأثر أسعار الخضر والفواكه بتغييرات سعر الصرف حسبما ورد سابقاً على لسان أحد تجار ومصدري الخضر والفواكه إلا أن أسعارها سارت في ركب بقية المواد والمنتجات وشهدت مؤخراً ارتفاعاً بنسب متفاوتة في السوق حيث وصل سعر مبيع كيلو الثوم الصيني أكثر من ٣٠ ليرة وتراوح سعر كيلو البطاطا بين ٣٥٠٠ و٤٥٠٠ ليرة والبندورة بين ٣٠٠٠ و٣٥٠٠ ليرة إضافة للبصل الذي تراوح سعر الكيلو منه بين ٢٥٠٠ و٣٥٠٠ ليرة ناهيك عن الفواكه بمختلف أنواعها التي تجاوزت أسعارها التوقعات وباتت بمعظمها فوق ١٠ آلاف للكيلو الواحد.

والسؤال الذي يطرح نفسه ما العوامل التي أدت لارتفاع أسعار الخضر والفواكه؟ وهل لارتفاع أسعار المحروقات الذي انعكس على أجور النقل بين المحافظات تأثير على أسعارها أم إن التصدير ساهم بارتفاع الأسعار؟

عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه بدمشق موفق الطيار بين في تصريح خاص لـ«الوطن» بأن ارتفاع أجور النقل بعد صدور قرار رفع أسعار المحروقات كان من أبرز العوامل التي ساهمت بارتفاع أسعار الخضر والفواكه في السوق مؤخراً، موضحاً أن أجور النقل بين المحافظات ارتفعت بنسبة ١٠٠ بالمئة تقريباً إذ إن أجرة سيارة نقل الخضر والفواكه من اللاذقية إلى دمشق أصبحت ٣ ملايين ليرة بعد أن كانت بحدود ١,٥ مليون وأجرة سيارة النقل من درعا إلى دمشق أصبحت بـ١,٥ مليون بعد أن كانت بحدود ٨٠٠ الف ليرة، متمنياً في الوقت نفسه أن يكون هناك دعم حكومي بالمازوت لسيارات النقل لتخفيض التكاليف باعتبار أن سيارات النقل تشتري المازوت بأسعار مرتفعة من السوق السوداء.

وعن تأثير التصدير على أسعار الخضر والفواكه أكد الطيار أنه لا تأثير للتصدير على أسعار الخضر والفواكه باعتبار أن المواد المعدة للتصدير تختلف عن المواد المعدة للاستهلاك المحلي.

وأشار إلى أن حركة الصادرات خلال الفترة الحالية جيدة إلى دول الخليج وليس هناك أي عوائق تعرقل حركة التصدير وزهاء ٢٨ براداً محملاً بالفواكه بمختلف أنواعها يذهب خلال الفترة الحالية يومياً إلى دول الخليج، في حين أن حركة الصادرات إلى العراق ليست كما يجب ونحو ١٠ برادات فقط تذهب يومياً إلى العراق، مرجعاً السبب إلى عدم تحسنها لاعتماد السوق العراقية على الخضر والفواكه التركية والإيرانية والمصرية وتوفرها هناك بسبب انخفاض تكاليفها مقارنة بالخضر والفواكه السورية التي تعتبر مرتفعة التكاليف.

ولفت عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه إلى أن الخضر والفواكه المنتجة في درعا يتم تصديرها إلى الخارج من سوق الهال بدرعا مباشرة بعد أن كان سابقاً يتم إرسالها إلى دمشق ومن ثم تصدر من سوق الهال بدمشق إلى الخارج وذلك بهدف توفير أجور النقل، كما أن الخضر والفواكه المنتجة في حمص تصدر كذلك مباشرة إلى الخارج من دون أن تذهب إلى دمشق.

وبالنسبة لتوفر الخضر والفواكه في السوق بين الطيار أن كل أنواع الخضر والفواكه متوفرة في سوق الهال بدمشق وليس هناك أي نقص بأي نوع.

وختم الطيار بالقول إن استهلاك الفواكه هذا الموسم ضعيف جداً نتيجة ارتفاع أسعارها بشكل كبير، موضحاً أن استهلاكها هذا الموسم انخفض بمعدل ٥٠ بالمئة مقارنة بالموسم الماضي، ناهيك عن انخفاض حركة مبيعها بشكل واضح في السوق.

أجرة السيارة من اللاذقية أصبحت ٣ ملايين ليرة

المعارض.. مواسم شراء أم استعراض؟

صناعي لـ«الوطن»: المعارض شكلية وليست ربحية بسبب ضعف القوة الشرائية

«غرفة تجارة دمشق» لـ«الوطن»: لن تؤدي دورها الحقيقي في حال كان المنتج سيئاً ولا تخضع لتقييم حقيقي

نوار هيفا

تسهم المعارض واللقاءات التجارية والصناعية في دعم وتنمية الاقتصاد المحلي وتعتبر حسب الكثير من الاقتصاديين أحد منافذ تحسين الاقتصاد الذي بدوره ينعكس إيجاباً على حياة المواطن من خلال عدة قنوات أهمها تأمين فرص عمل مؤقتة موسمية، والاستفادة من العروض المقدمة خلال هذه المعارض، وإذا كان المواطن هو ذاته صاحب المنتج فهي تؤمن له الترويج الذي يطمح له في زيادة مبيعاته، من خلال التنافسية الشريفة وعرض منتجاته عبر هذه المعارض المقامة دورياً.

بعض المنتجين بينوا لـ«الوطن» أن هذه المعارض هي فرصة لتنويع الإنتاج، فخلالها يمكن التعرف على أذواق المستهلكين وإمكانية تحديد الطلب مع خلق ميز تنافسية لزيادة حجم المبيعات بالتالي حجم الأرباح، إضافة لأنها منبر ترويجي للمنتجات وقناة تصل المصنع بالمستهلك.

الصناعي ناجي رسلان صاحب معمل مواد تجميلية وطبية، أوضح لـ«الوطن» أن الأهم في أي مشروع هو زيادة حجم المبيعات بأي طريقة، ولعمل المعارض الترويجية فائدة في تخطي درجات كبيرة من الترويج والتعريف بالمنتج ومعرفة الذوق المطلوب، إضافة إلى أنها وسيلة للتعرف على المنافسين ومنتجاتهم وبالتالي خلق نوع من التفرد الخاص.

وعن دور هذه المعارض اليوم ودورها في زيادة المبيعات أشار رسلان إلى أن هذه المعارض لا يمكن الاعتماد عليها في قياس حجم المبيعات، إذ لا يتعدى البيع خلالها ٢٥ بالمئة مما هو مخطط له، علماً أن العروض المقدمة خلالها يجب استغلالها من المستهلك، لافتاً إلى أن معظم المشاركين في هذه المعارض تخضع منتجاتهم للتدقيق والفحص من غرفة التجارة بالتالي تتميز بجودة عالية قد لا تتوفر في بعض المنتجات الأخرى في الأسواق التي بتنا نفتقدها اليوم وخاصة إذا كانت منتجات جديدة من دون اسم (ماركة) مشهورة.

وكشف رسلان أن عمل هذه المعارض يهم المنتج أكثر من المستهلك لأنه يمكن من الوصول إلى الأخير بشكل أسهل، وبالتالي إضافة تحسينات مطلوبة على المنتج، أما عن دور هذه المعارض بحجم المبيع فهو ضعيف لاعتبارات كثيرة أهمها ضعف القوة الشرائية بشكل عام للمواطن، ما أثر في عدد الزوار، كما أن الصناعي اليوم يضع في الحسبان فواتير إضافية خلال المشاركة في المعارض أهمها النقل، وباتت هذه الفعاليات شكلية أكثر منها ربحية.

عضو غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم بين أن أهمية هذه المعارض تكمن في بيع وتسويق وتصدير المنتج المحلي، وهنا يترتب على هذا المنتج أن يكون منافساً بالأصل، وإلا فستفشل هذه المعارض بسبب إخفاق إنتاجية هذه المواد.

وأشار أكريم في تصريح خاص لـ«الوطن» إلى أن المواد الناجحة تصديرياً هي المواد التي استكملت شروط الإتقان والديمومة والسعر، الديمومة تأتي من موارد الطاقة وموارد الإنتاج والموارد البشرية المتمثلة بالعمالة ومستوى كفاءتها، لافتاً إلى خسارة القطاع الصناعي لكثير من الأيدي العاملة لأسباب متعددة أبرزها هجرة الأيدي العاملة، إضافة لضعف موارد الطاقة لدينا، وارتفاع تكاليف المواد الأولية ومواد الإنتاج نتيجة عدة ظروف أبرزها العقوبات الاقتصادية المفروضة وبعض القوانين الاقتصادية غير الداعمة للتنمية الاقتصادية كالتجارة والصناعة.

وعن دور هذه المعارض في تحقيق التنمية الاقتصادية أوضح أكريم أن هذه المعارض لن تؤدي دورها الحقيقي في حال كان المنتج سيئاً وغير مستكمل لشروط الإنتاج، وبالتالي سيكون هدفها عكسياً، نافياً أن يكون هناك تقييم حقيقي وفعال لهذه المعارض وبالتالي تصويب عثراتها، ولم يصل للغرفة أي تقييم من جهة العارضين ولا من جهة المنتجين ولا حتى من مراكز الإحصاء رغم وجودها.

وعن الاستفادة من هذه المعارض في جذب الاستثمارات الخارجية أوضح أكريم أنه يجب أولاً وضع قوانين صحيحة ينتج عنها صناعة صحيحة، وأن تكون صناعة قائمة على المنافسة، مؤيداً التركيز على النوعية في المعارض أكثر من الكمية لتحسين جودة المنتج ومنافسته.